مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 268-293
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ذو الاتجاه الكينزي في تحسين مؤشرات الإنعاش الاقتصادي في ظل أزمة كورونا ـ تحليل نقدي لحالة الجزائر ـ

importance of the Keynesian trend of government spending policy in improving indicators of economic recovery Under the Corona crisis- a critical analysis of the situation in Algeria

رشام كهينة[1] *، جوامع سماعين[2]

[1] جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، k.recham@univ-bouira.dz

[2] جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، smain.djouamaa@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/21 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات الإنفاق العام التوسعي الكينزي، واسقاطها على سياسات الإنفاق الحكومي للجزائر قبل أزمة وباء كورونا، من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي، ثم أثناء هذا الوباء. وتم التوصل إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لفترة ما بعد كورونا مرهون بتحقيق التوزيع العادل للثروة وتفعيل آليات الرقابة، لبلوغ التوظيف الكامل للإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ سياسة كينزية؛ إنعاش اقتصادي؛ أزمة كورونا.

تصنيفات JEL: O23، O11، H61

Abstract :

This research aims to analyze the expansionary Keynesian public spending policies, and project them to the government spending policies of Algeria before the Corona epidemic crisis, through the economic recovery policy, and then during this epidemic. It was concluded that achieving sustainable development for the post-Corona period depends on achieving a fair distribution of wealth and activating control mechanisms, in order to achieve full employment of social and investment spending.

Keywords: government spending; Keynesian politics; salvation; Corona crisis.

JEL Classification: O23 ; O11 ; H61

* المؤلف المرسل

مقدمة

إن البداية البارزة لدور الدولة عند الأزمات كانت بدون شك في أزمة الكساد الكبير عام 1929، غير انه يمكن ملاحظة الكثير من كتابات الاقتصادي البريطاني جون مينار كينز حول هذا الدور، وخاصة من خلال الوسائل التي تملكها قبل ذلك بوقت ليس بالقصير ، وبالتحديد الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى، وليس خفيا أن الجزائر منذ الاستقلال أخذت على عاتقها الدور المحوري للسياسات الاقتصادية للخروج من الظروف الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري ابان الاحتلال، مما استوجب على الطبقة السياسة اختيار نهج سياسي اقتصادي يخفف من بعض هذه المعاناة. وكان البترول المخرج التمويلي للحكومات الجزائرية لتنفيذ هذه السياسة، ورغم محدودية مداخيله إلى حد ما إلا أنه كان المخرج الوحيد، وكان محور سياستها الخارجية لوقت طويل داخل منظمة الأوبك "هناك مجموعتان داخل الأوبيك: "صقور أسعار النفط (الهجوميون)، وهم غالبا الدول ذات المدخول القليل من النفط (بالمقارنة مع عدد سكانها) ولها مصلحة متصاعدة في أسعار مرتفعة للنفط وينتمي لهذه المجموعة تقليديا، ليبيا، الجزائر وفينزويل (زايفيرت و قيرنو، 2007، صفحة 26)، ولكن بعد ذلك بدأت الجزائر تستشعر ضرورة فك ارتباطها الإنفاقي بهذه الثروة والبحث بين خياراتها المتاحة عن أدوات تمويلية أخرى، مع تقليل دورها في النشاط الاقتصادي لصالح مختلف الفاعلين المحليين والدوليين المحتملين.

لقد شكلت مسألة الإنفاق الحكومي، والإنفاق العام بشكل أكبر، قضية أثارت اهتمام الكثير من الباحثين، وزادت أهميتها مع تواتر الأزمات نظرا لعدم التوازن الذي يصاحب هذه المرحلة، ومنذ بداية سنة 2020 والكارثة التي جاءت مع فيروس كورونا المستجد أو كوفيد 19، والعالم ومنه الجزائر تعاني على كل المستويات، حيث تعطلت العجلة الاقتصادية بشكل تام في الأشهر الماضية، مما سيجعل المواطنين في المستقبل القريب في حالة تذمر واسعة، خاصة إذا استمرت كورونا لبعض الوقت. ذلك أن حجم الاستجابة العالمية للتعافي لا يمكن إدراكه في الوقت الحالي، وبالتالي التأثير المباشر وغير المباشر على الاقتصاد الجزائري غير محدد في الوقت الراهن. من هذا المدخل تأتي إشكالية البحث على النحر التالي:

ما أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ذو الاتجاه الكينزي في تحسين مؤشرات الإنعاش الاقتصادي في ظل أزمة كورونا؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يركز النموذج الكينزي على التوسع في الانفاق دون دراسة الضغوط التضخمية الناجمة.

- ارتكزت برامج الإنعاش الاقتصادي على تحقيق النمو، دون الاهتمام بالتنمية البشرية.
- السياسة المستقبلية للجزائر تعتمد على تفعيل المتغيرات الاقتصادية الجزئية للوصول الى تحقيق التنمية كاستراتيجية للتعافي من أزمة كورونا.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الانفاق وفق النموذج الكينزي واسقاطه على سياسات الإنعاش المنتهجة في الجزائر، وسبل الخروج من الوضع الراهن بكورونا ومحاولة استشراف للمستقبل.

أهمية الورقة: تأتي اهمية البحث في ظل تزايد التحديات التي تواجهها الجزائر (السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية) الداخلية منها والخارجية والتي لم تكن وليدة الظروف الحالية لفيروس كورونا بل قبل هذا الظرف منذ زمن ليس بالقريب. والتقليل من حدة هذه التحديات يتطلب الاسراع في تطبيق برنامج شامل وحقيقي للإصلاح الاقتصادي والسياسي والاداري تبدأ معالمه من الخطوات الأولى لمواجهة الوباء التي سوف تكون ذات أثر عميق في المجتمع الجزائري بعد زوال هذا الفيروس.

1- الإنفاق الحكومي وفق الاتجاه الكينزي:

1-1 الإنفاق الحكومي بين التقشف والتوسع:

عند الأزمات المختلفة تجد الحكومات نفسها بين توجهين هما التقشف في الإنفاق الحكومي نظرا لشح الموارد التمويلية، وبين التوجه نحو الإنفاق التوسعي منعا للكساد، وتخفيفا من أثر الأزمات على مواطنيها. ويقف بين هاذين الاتجاهين مجموعة من الاقتصاديين كخبراء ومستشارين للساسة، وكل من الفريقين له من الحجة المقنعة ومن التجارب السابقة ما يدعم به رأيه، وعلى الرغم من كثرة الأزمات وتنوعها ودرجة انتشارها، عبر العالم في القرن الماضي تحديدا إلا أن أزمة وباء كورونا المستجد لها ظروف ومعطيات خاصة جدا، ولهذا سيكون من الصعب على أي مستشار اقتصادي ونحن داخل الأزمة تقديم رأي حول إدارة هذه الأزمة ماليا ومن جهة أخرى كل بلد في العالم له خصائص ومميزات تجعل الأسلوب المتبع في إدارة الأزمة ماليا وتمويليا، يختلف عن من سواه من دول العالم. أما نحن في الجزائر ونظرا لمحدودية مواردنا بالنظر لاعتمادنا على النفط كمصدر تمويل أوحد منذ عقود، وانخفاض أسعاره في هذه الأزمة فلقد اختارت الجزائر التقشف في الإنفاق الحكومي كتسيير ظرفي للأزمة، ومن هنا سوف نحاول مناقشة هذا المدخل بعد التعرف على التوجه الكينزي في الإنفاق الحكومي بشكل مبسط.

2-1 الإنفاق التوسعي الكينزي:

بسبب الأزمات الدورية التي تعاقبت في الاقتصادات الرأسمالية بصورة عامة وأزمة الكساد الكبير عام (1933/1929) بصورة خاصة. وعجز النظام الطبيعي ومبدأ الحرية الاقتصادية للعودة بصورة تلقائية بالاقتصاد الى فترة الانتعاش (شاكر مسلم، 2001، صفحة 04) وكانت النتيجة ظهور نظرية (المالية المعوضة) والتي تمثل نتاج الفكر (الكينزي) الذي نتج من نظرية (كينز) العامة في الاستخدام والفائدة والنقود (The General Theory of Employment Interest and money) واصلاح التناقضات التي نشأت بين الفكر التقليدي الكلاسيكي للنظرية الاقتصادية والواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة كبيرة كشفت عن الاخطاء التي أحاطت بمعظم مسلمات النظرية التقليدية الكلاسيكية وأثبتت عدم ملائمته للواقع الجديد. وقد بدأ (كينز) تحليله بالانتقاد الشديد للمدرسة التقليدية (الأمين، 1983، صفحة 100)وعلى قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه) والذي يفترض ان الدخل الحاصل من عمليات الانتاج لابد وأن يتفق عليه، اذ أكد (كينز) أنه ليس من الضروري ان ينفق كامل الدخل المتأتي من الانتاج في الوقت نفسه (ياسين، 1986) أو كما يعرف ب (مصيدة السيولة)،كما أوضح ان الادخار يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يحجب عن الإنفاق فاذا زاد على الاستثمار يصبح عندها الانفاقين الاستهلاكي والاستثماري عاجزين عن استيعاب الانتاج، مما يقلل الحافز على الانتاج ويؤدي الى تراجعه حتى ينتهي بالاقتصاد الى حالة الكساد، لذلك فأن سعر الفائدة ليس بالضرورة الأداة الرئيسة التي تربط بين الادخار والاستثمار. بل أن الظروف الاقتصادية يمكن ان تمارس دوراً كبيراً في قرارات الاستثمار في حين أن الادخار يعتمد على حجم الدخل بشكل كبير، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي يمكن ان يتحقق في مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل (نابليوني، 1979) ومن أجل تحفيز الإنتاج يجب التوسع في الإنفاق الحكومي ضمن حزمة من أدوات السياسة المالية التي تتبناها الدولة عند بداية الأزمة، وعلى المدى المتوسط.

"...في المدى المتوسط فإن السياسة المالية التوسعية في نموذج AD -AS الكينزي، حيث نفترض أن منحنى العرض الكلي موجب الميل، قادرة على التأثير الإيجابي على مستوى الدخل، والسؤال الآن هل هذا التأثير الإيجابي دائم أم أنه على المدى الطويل سيضعف؟ الإجابة على هذا السؤال المهم أن تعتمد على مستوى التوظيف السائد عند تنفيذ سياسة مالية توسعية" (السلطان، 2018) ونعتقد أن التأثير الإيجابي لهذه السياسة يبقى على المدى الطويل عندما يكون مستوى التوظيف مستمر في الارتفاع مع معدل فائدة صفري. ونعرف أنه "لا يتأثر الإنفاق الحكومي بعوامل الربح والخسارة وهو فوق الحدود الدنيا، التي يتطلبها المجتمع

ويتقرر بإرادة الحكومة التنفيذية، ولا توجد طريقة علمية أو قانون نستطيع بموجبه أن نقرر التغيرات في مستوى الإنفاق العام" (الخصاونة، 1999) لكن التوسع الاستثماري للإنفاق الحكومي في مجالات معينة يخلق الفرق الموجب داخل المجتمع.

وأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الدخل الوطني والتشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ومقابلته بمصادر تمويلية غير اعتيادية كالقروض، كما أن احداث عجز متعمد في الموازنة يتيح للسياسة المالية أن تؤدي دوراً فاعلاً في رفع الطلب الكلي الفعال وتحفيزه، ولذلك دعا (كينز) الى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم ضرورة استبعاد الحرية الاقتصادية. (زكي، 1985) لذلك فإن التحليل الكينزي قد اتخذ منحنى توسعياً باستخدام السياسة المالية بحيث تستهدف زيادة الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، حتى وإن استدعى الأمر اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز لمعالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،(كينز، 2010)ويكون معدل التضخم متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود وقد صرح كينز أن التضخم من خلال الطلب يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي. (حشيش، 2004، صفحة 286، 287)

وهذا مما يؤدي "إن زيادة الإنفاق والإيرادات الحكومية بقدر متساو يؤدي إلى زيادة المستوى التوازني للدخل، بينما خفضها بقدر متساو يقلل منه ويطلق على الأثر الناجم من التغيرات المتساوية في الإنفاق الحكومي والضرائب اسم مضاعف الميزانية المتوازنة، وهذا المضاعف يتحقق لأن التغير في الضرائب يؤثر في الإدخار الكلي بقدر أقل من أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الإنفاق الكلي" (ديوليو، 1984)، وقد وجد الكينزيون أن تزايد الإنفاق الحكومي هو الأداة الاساسية للسياسة الاقتصادية سواء أكان ذلك من وجهة نظر السياسة قصيرة الأجل أو من وجهة نظر ايجاد الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل. "هناك قناعة بين الاقتصاديين في تحليلاتهم أن التضخم (الداخلي، أي غير المستورد) ينشأ من جراء تفاعلات بين متغيرات اقتصادية أهمها النقود (كميات النقود المتاحة في يد الناس، وبالذات النقود الورقية والحسابات المصرفية)، والإنتاج طلبا وعرضا" (www.arado.org, 2020)، ومن خلال ما سبق يمكننا تلخيص أن التوسع في الإنفاق العام على آثاره التضخمية، يحفز الإنتاج والاستهلاك بطريقة إيجابية داخل الاقتصاد عند الأزمات وعلى المدى الطويل يمكن أن يحدث التوازن والنمو بشكل تلقائي.

3-1 الإنفاق الاجتماعي والاستثماري:

إن إشكالية المفاضلة بين الإنفاق الحكومي الإجتماعي" الذي يشمل ما تنفقه الدول على الصحة والتعليم والإعانات المباشرة والدعم النقدي للأسر المعوزة، علاوة على نفقات التقاعد والتأمينات الاجتماعية"(sif, 2020) والاستثماري، تأخذ حيزا مهما من الاهتمام بين المحللين بين الذين يعتقدون أن الدولة في تركيزها الأول يجب الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي من أجل إرضاء مواطنيها، حيث" يعد الإنفاق الاجتماعي مدخلًا رئيسًا للاقتراب من مفهوم العدالة الاجتماعية، وثمة حاجة إلى إعادة نظر جذرية في برامج الإنفاق الاجتماعي. ويُعتبر التوفيق بين الاستجابة للمطالب الآنية للمواطنين وبين بدء التخطيط للأهداف الإستراتيجية خطوة أولى في الاتجاه الصحيح" ودافعي الضرائب بدرجة أهم، وعند السياسيين في فترات الانتخابات، ومن جهة أخرى يمكن الدفاع عن الإنفاق الاستثماري الذي سوف يعطي نتائج في المدى الطويل، في سبيل الوصول إلى دولة الرفاه إجتماعيا، ونحن نميل بشكل قاطع للإنفاق الاستثماري وخاصة في مجالات التنمية البشرية التي سوف تتأثر بشكل إيجابي بحجم هذا الإنفاق ولعقود من الزمن.

4-1 انتقادات نظرية كينز:

لكي تكتمل الصورة في مجال التوجه الكينزي في الإنفاق الحكومي وجب عرض الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه وهي: (القريشي، 2011، صفحة 257، 258) تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفرض القيود على حركة رأس المال مما يعيق المبادرات الفردية. - زيادة الضرائب تؤدي إلى إضعاف الحوافز الاستثمارية. وزيادة الدين العام الحكومي وفوائد الدين.

2- تحليل نقدي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014):

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، تجلت معالمها من جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمعدلات النمو الحقيقي وكبح معدلات التضخم المرتفع، "هناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم ودخل النفط. وأسعار النفط طبعا محدد أساس لهذا الدخل"(www.arado.org, 2020) ، والعمل على استقرار معدلات البطالة نسبيا، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على إحلال الواردات بالمنتوج المحلي لتحسين وضعية الميزان التجاري واستغلال فوائضه في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية لدحض الفقر الذي تفشى بصورة رهيبة كنتيجة وكحاصل لبرامج التكييف الهيكلي الذي أدى

إلى حل وإفلاس المؤسسات الوطنية العمومية ذات نسب توظيف عالية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالزراعة والقطاع الريفي لتخفيف الضغط على المدن.

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة واستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي كأحد أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي خصوصا بعد ظهور بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر وتطبيقها لوصفة صندوق النقد الدولي واستعادة بعض من التوازنات في الأسواق. ولكي نستطيع فهم ما حدث في برنامج الإنعاش الاقتصادي، يمكننا تقسيم الفترة السابقة إلى أقسام غير متجانسة زمنيا وهي

الجدول رقم (01): تقسيم مراحل الإنعاش الاقتصادي

المرحلة	ميزة المرحلة	الأثر الاقتصادي
قبل 2001	النفق الغامض	انهيار اقتصادي لعشرية كاملة وقبلها توجه اشتراكي بدون فعالية
2008-2002	الخروج من المستنقع	انتعاش اقتصادي بشعارات زائفة.
2011-2008	الفرصة الضائعة	الفرصة الذهبية للنمو الاقتصادي التي لم تستغل بفعالية
2014-2011	التحول المفاجئ	الربيع العربي إعادة ترتيب الأولويات للحكومات العربية ومنها الجزائر
2018-2014	رفع الغطاء	التآكل المُتسارع لاحتياطي الجزائر من العملة الصعبة الذي بلغ 60 مليار دولار، والرجوع إلى نقطة الصفر
2019	عام الغضب	الحراك الشعبي غير دفة الجزائر
2020 وما بعدها	الاستشراف	العالم كله في ذهول ويجب علينا تحديد مصيرنا الآن.

المصدر: من إعداد الباحثين

1-2 مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد جاء هذا البرنامج معتمدا على سياسة الإنفاق العام ذو الاتجاه الكينزي، من خلال تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا، حيث بلغت حوالي 22,31% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، و34,87%سنة 2003، وهي تعمل على النهوض بمستويات معيشة الأفراد وتحسين دخولهم من خلال برامج التوظيف المتنوعة لكبح معدلات البطالة المرتفعة التي انتقلت من 29,2% سنة 1999 إلى 11,8% سنة 2007، والتحكم في معدلات التضخم والتغلب على مشكل المديونية الخارجية. ففيما يخص تنشيط الطلب فإن الحكومة استخدامات احدى الوسائل التالية: (مسعي، 2012، صفحة 140، 159)

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...إلخ)، أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تزيد بصورة مباشرة وغير مباشرة في الدخل المتاح، وتؤدي في النهاية إلى تحفيز الطلب وإعادة توزيع الدخول بين الأفراد من خلال نظم الضرائب التصاعدية على الدخول.

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كالنهوض بمستوى البنى التحتية، والتي تعتبر كسياسة توظيف مؤقتة لحل مشكل البطالة لحين تمكن الاقتصاد من الانتعاش ذاتيا ويصبح قادرا على خلق وتوفير مناصب الشغل الدائمة.

- تخفيض الضرائب وإلغاء بعض الرسوم التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، مما يحفز الاستهلاك الذي يزيد معه العرض.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض التي تهدف عموما إلى تخفيف تكاليف الإنتاج وتجعل المنتج المحلي أكثر جاذبية، فإن الدولة تتدخل في ذلك بواسطة وسيلتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تسهل عمل المؤسسات وتشجعها على التوسع في أنشطتها واستثماراتها. وتضمنت سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية هي:

1-1-2 دعم الإنعاش الاقتصاديPSRE أو المخطط الثلاثي(2001 - 2004): والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي (بوفليح، 2013، صفحة 43) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وعمليات إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا، سنتوقف هنا قليلا مع الارتفاع المقدر بأكثر من (691مليار دج) أي بزيادة 213%، ولكن المشكلة الكبرى بعد ذلك ونضع تحتها أكثر من خط هي عمليات إعادة تقييم المشاريع، التي نعتقد أن في مجملها تضخيم فواتير لا أكثر، وهذا الخطأ الفادح في الإنفاق الاستثماري لا يجب أن يتكرر مع أزمة فيروس كورونا وما بعدها، وعلى الرغم من أنه برنامج ضخم مقارنة باحتياطات الصرف المسجلة لسنة 2000 والمقدرة ب 11,9 مليار دولار أمريكي، حيث وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية، إلا أنه سمح بنهب مبالغ

ضخمة من ميزانية ما يسمى التجهيز، ولم يتم مراقبتها وهذا دون الأخذ في التفاصيل وذلك كما يلي:

الجدول رقم(02): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهياكل	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.	20.5	525.1	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004، ص 85.

يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، إذ يتضح جليا من خلال بيانات الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على حصة الأسد من المخصصات المالية لهذا البرنامج بما يفوق نسبة 40%، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12,4%، وأخيرا دعم الإصلاحات بـ8,6%، كما ان الدولة أرادت تنفيذ مختلف تلك البرامج في أقصر وقت ممكن بدلالة أن السنوات الأولى للبرنامج كانت لها أكبر نسبة من القيمة الكلية، إذ تأتي سنوات البرنامج تواليا بـ 39,12% و35% و 21,76% و 3,9%.

إن التوزيع أعلاه يبين نية الدولة تدارك النقائص المسجلة في المراحل السابقة إثر الأزمة التي عانت منها الجزائر، مما جعل الدولة تتبع الاستراتيجية التمويلية التالية:

أولا: قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: حيث كان الغرض من البرنامج التمويلي الضخم جعله بمثابة الحافز على تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي، بما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل والتخفيض التدريجي من معدلات البطالة لتحسين توزيع الدخول بين أفراد المجتمع والرفع من مستوى المعيشة وكان ذلك من خلال ثلاث برامج جزئية:

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دج: والذي هدف إلى خلق حوالي 248800 منصب عمل منها 102800 منصب عمل دائم، وهذا من أجل زيادة الدخول والطلب الكلي.

- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط على المدن، وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد خصوصا وأنه يمتص العمالة الزائدة.

- السكن والعمران بقيمة 35,6 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية: إن الميزانية المخصصة له (38,9%) قد توضح جدية الدولة في سعيها الحثيث لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال برامج بلدية لتشجيع التنمية المحلية وتساعد على رجوع المواطنين الريفيين إلى مساكنهم وقراهم المهجورة بفعل الوضع الأمني المتدهور إبان التسعينيات. وهذا البرنامج شمل الفروع التالية:

- **التنمية المحلية:** بغرض تشجيع التنمية المحلية والمحافظة على التوازن الجهوي بمراعاة خصائص كل منطقة بتوفير حوالي: 50750 منصب عمل منها 9900 منصب دائم موزعة على فروع هذا القطاع الجزئي.

- **التشغيل والحماية الاجتماعية:** بغرض دعم الجهود الهادفة إلى الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة، وذلك من خلال المشاريع ذات المنفعة العمومية والكثافة العمالية العالية، بخلق 70 ألف منصب عمل دائم، والعمل على تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل بغلاف مالي قدره 9,3 مليار دج إضافة إلى تقديم المنح لذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والمحرومين من خلال المخصصات المالية للحماية الاجتماعية بما مقداره 7,7 مليار دج للحد من تفاوت الدخول.

- **التنمية البشرية:** بإصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية (الوحدة: مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7,45	/	26,95
التكوين المهني	4.4	3.1	/	/	9,5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6,5	/	33,9
الصحة والسكان	2.8	4.6	0,3	/	7,8
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/	/	3,67
الاتصال والثقافة	4.5	/	/	3,5	8
الشؤون الدينية	0.15	10	/	/	11,5
المجموع	41.25	38.8	14.25	3,5	90,2

Source Services du chef gouvernement, Le plan de la relance économique 2001-2004 composantes du programme, pp9-10

عند قراءة الجدول 03 و05 و06 سيكون من الواجب إبداء ملاحظات ما بعد كوفيد 19 وهي: إن المبالغ التي صرفت على التنمية البشرية خلال كل الفترة السابقة لوباء كورونا، ليست مجدية أو ربما غير كافية، وبالتالي لا نلاحظ نتائجها في الوقت الحالي، فالرقمنة البشرية التي إحتجنا إليها قبلا أكثر من أي وقت مضى تؤكد أننا لسنا في الاتجاه الصحيح في قطاعات التعليم، الصحة والشباب لمواجهة مثل هذه الأزمات في المستقبل، وخاصة التعليم عن بعد والتنمية الصحية. ومجموع المبلغ الإجمالي لكل هذه القطاعات الإستراتيجية هو نسبة ضئيلة من الإنفاق الحكومي في المرحلة السابقة.

ثالثا: دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: هدف هذا البرنامج إلى رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة وهذا باستحداث 330 ألف منصب عمل، حيث استفاد من 65,4 مليار دج وهو يعد مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000.

رابعا: دعم الإصلاحات: إن السلطات الحكومية أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى، مثلما هو مدرج في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش (2001 - 2004) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1.0	0.7	/	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: كريم أزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010، ص16.

2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC (2005-2009):

بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38,5 دولار للبرميل (www.aljazeera.net، 2013) وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، أقرت الحكومة برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو المعدومة. ولقد رُصد للبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي، وكذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج والمبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبلغ مليار دج	%من مجموع مبلغ البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
3- برنامج التنمية الاقتصادية	337.2	8
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	1.2
المجموع	4202.75	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، أفريل2005، مجلس الأمة، ص ص 6، 7.

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة إلى التنمية البشرية، أين خصصت له ميزانية تقترب من النصف، فإن برنامج تطوير الهياكل القاعدية استحوذ هو الآخر على ما نسبته 40% من موارد هذا المخطط نظرا للنقص الواضح المسجل في الجزائر في هذا القطاع من جهة، ومن أخرى نظرا لأهميته الحساسة في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية ثم الوسيطية ثم الاستهلاكية، كما كان الحال في البلدان الرأسمالية سنوات نهوضها. ولكن نسجل أن قطاع التكنولوجيا لم يحظى بأي أهمية وهذا ما نلمسه من

نسبة القطاع من مجموع البرنامج (1.2%) ولقد شهدنا أثره جليا في أزمة كورونا بعد أكثر من 10سنوات.وأخذ الإنفاق الاجتماعي النصيب الأوفر.

3-2 توطيد النمو الاقتصادي PCCE أو المخطط الخماسي الثاني (2010 – 2014):

استنبطت السلطات الجزائرية أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة، لذا رصدت ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج أو ما يعاد 286 مليار دولار أمريكي، (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009 من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم. إن برنامج توطيد النمو قد شمل ثلاث برامج فرعية (قطاعات) رئيسية كما هو مبين:

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 – 2014)

القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.، ص 48.

إن تهيئة عنصر بشري للمستقبل يكون قادرا على قيادة النمو الاقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمتزايدة باضطراد لا يتم دون تهيئة أرضية سليمة، وهو ما دفع السلطات الحكومية إلى الاستعانة بمخطط تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 38.5%، وذلك نظرا لما يحتاجه مناخ الاستثمار الفتي في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قطاع الأشغال العمومية وشبكة النقل والمواصلات والتهيئة العمرانية وهي كلها تصب في مرمى واحد وهو تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالأخص إذا أرادت تحقيق التنمية المستدامة، والتي لاتصل إليها بمجرد تحقيق المؤشرات الكمية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بل تتطلب مؤشرات نوعية كالصرف الصحي وأقاليم نظيفة وآمنة، وهو ما يشغله قطاع التهيئة العمرانية والمياه.

وأخيرا، استكملت الحكومة برنامجها بإعادة الاهتمام ببرامج دعم التنمية الاقتصادية وخصوصا التنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أفضل الخيارات في قيادة النمو والمضي قدما نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بمبلغ 3500 مليار دج أي بنسبة 16%.

4-2 نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: نظرا لعدم وجود بيانات كافية حول كل فترات برنامج الإنعاش الاقتصادي أي للفترة (2001 - 2014)، فإن أهم النتائج العامة كما يلي:

الجدول رقم (07): بعض نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2009)

السنوات / المؤشر	2001	2003	2004	2007	2008	2009
GDP (مليار دج)	4227	5252	6149	9362	11069	10017
نمو GDP (%)	2,7	6,9	5,2	3,0	2,4	2,4
GDP خارج المحروقات بالحجم	2688	3268	3660	5076	5816	6572
نمو GDP خارج المحروقات	5,4	5,9	6,2	6,4	6,1	9,3
معدل التضخم (%)	4,22	2,58	3,56	4,6	/	/
معدل البطالة	27,3	23,71	17,7	11,8	/	/
المديونية الخارجية (مليار دولار)	22,587	23,158	22,158	4,889	/	/

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصاء مارس 2011.

لاشك أن أي سياسة تنموية إلا وتخضع لعملية التقييم لمعرفة مدى نجاعتها في تحقيق أهم الأهداف المسطرة لها، حيث وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن هذا البرنامج كان يهدف بالأساس إلى تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته وتخفيض معدلات البطالة، (نلاحظ أن الانفاق التوسعي خفض البطالة بدرجة غير مسبوقة، وهذا ما نأمله بعد كورونا، وإلا الحال سيعود كما كان في السابق) مما قد ينتج عنه -وبدون إغفال عامل الزمن- تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تبتدأ أولا بعدالة توزيع الدخول، ثم عدالة توزيع الفرص وتنتهي أخيرا بالقضاء على الفقر والتهميش مع كثير من التحفظ حول الاختلالات التي حدثت خلال الفترة يجب مراجعتها بعد كوفيد19.

1-4-2 الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية: باعتبار أن سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة كينزية تتم من خلال زيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي

بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، فإنه كان لابد من معرفة أهم القطاعات التي تمتلك قوة الدفع الأمامية والخلفية لتطوير الناتج المحلي الإجمالي، مثلما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (08): هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومعدلات نموها الحقيقية (%)

القطاع	نسبة المساهمة ومعدل النمو		2000	2002	2008	2010
المحروقات	نسبة المساهمة في GDP		39,19	32,51	45,06	34,69
	معدل النمو الحقيقي للقطاع		4,9	3,7	-2,3	-2,6
الخدمات	نسبة المساهمة في GDP		30,73	33,54	29,16	35,35
	معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية		3,1	5,3	7,8	6,9
	معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية		2,0	3,0	8,4	6,0
الفلاحة	نسبة المساهمة فيGDP		8,39	9,18	6,55	8,42
	معدل النمو الحقيقي للقطاع		-5,0	-1,3	-5,3	6,0
الأشغال العمومية	نسبة المساهمة فيGDP		8,12	9,02	8,62	10,43
	معدل النمو الحقيقي للقطاع		5,1	8,2	9,8	6,6
الصناعة	القطاع العام	نسبة المساهمة GDP	7,07	7,41	4,68	4,96
		معدل النمو الحقيقي للقطاع	-1,3	-1,0	1,9	-2,5
	القطاع الخاص	معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,3	6,6	/	/
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			2,4	4,7	2,4	3,3

المصدر: التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2005-2010

إن التحليل المفصل للجدول أعلاه يوضح تراجع مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يوضح حدوث تغير هيكلي طبقا لنظرية التنمية لـ"A.Lewis"، حيث وبالنسبة لقطاع المحروقات فقد قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000 - 2010) بـ 39,14% وهو ما يدل على أنه القطاع الرائد والمحدد الأول للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ شهد المعدل المتوسط له تباطئا بحوالي 0,75%، حيث عرف ارتفاعا في الفترة (2000 - 2004) ثم انخفاضا في سنوات

2006 و2008 و2010، وهذا بسبب تذبذب أسعار المحروقات في هذه الفترة كما أن قطاع الخدمات عرف نموا متوسطا قدره 4,41% بينما عرفت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 31%، وحيث كان هناك نمو متذبذب للخدمات الحكومية بمتوسط قدره 6,21%.

وأما قطاع الصناعة، فعرف تدهورا واضحا في القطاع العام خلال الفترة بدليل تراجع معدلات النمو المتوسط إلى 1,06- وهو ما يدل على صعوبة تدارك الدولة لمتطلبات السوق من جهة، ومن أخرى لظروف المنافسة التي تفرض على المؤسسات الوطنية التي تعاني أصلا من مخلفات إعادة الهيكلة لفترة الثمانينيات والتسعينيات، حيث سجلت أغلب الصناعات نموا سلبيا باستثناء قطاع الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت متوسطات نمو موجبة ولكن ضئيلة، بالرغم من استفادتها من برامج الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية ضخمة كما كان الحال بتطوير الهياكل القاعدية ودعم الصناعة، كما أن فتح المجال للقطاع الخاص لم يحقق تطلعات الحكومة من حيث دوره في خلق الثروة الوطنية، حيث كان معدل نموه متذبذبا ولكن كان محتشما بمتوسط نمو قدره 4,12% وذلك لعدم استقرار مناخ الاستثمار وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وغياب قطاع مصرفي حقيقي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، والبيانات الخاصة بهذا القطاع مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو في فروع القطاع الصناعي العام والخاص للفترة 2000-2010 (الوحدة: %)

القطاع	نوع الصناعة	2000	2002	2004	2008	2010	المتوسط
العام	الحديد والميكانيك والإلكترونيك	2,2	7,1	2,0	3,9	-12,6	0,64
	مواد البناء	6,4	8,4	10,3	-1,6	-5,0	2,45
	مواد غذائية	-8,9	-19,1	-15,7	6,8	-3,3	-7,96
	صناعة كيماوية	6,2	-8,5	-2,2	2,5	-10,6	-2,61
	الخشب والورق	-8,2	0,9	-0,7	-11,9	14,8	-0,36
	النسيج	-14,4	3,7	-14,4	-1,1	-10,8	-8,5
	الجلود	-6,0	-19,3	15,4	-1,2	-6,3	-68,1
	المجموع	-1,9	-1,0	-1,3	1,9	-2,5	-1,06
الخاص	كل الصناعات	5,3	6,6	2,5	/	/	4,12

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق ص 50، وكذا بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

من الجدول أعلاه نجد قطاع الصناعة بفروعه يعاني في الجزائر من خلال معدلات النمو المسجلة، الأمر الذي يبقي على التساؤلات فيما يخص الاستراتيجية الصناعية بعد كورونا المستجد التي تحقق مطالب التنمية الوطنية وترفع من معدلات الطلب الإجمالي وتشجع الاستهلاك من خلال الدخول المدفوعة للعمال، وكذا توفير السلع الوسيطة وتحقيق الاكتفاء فيما يخص السلع الرأسمالية والعتاد الضخم، إذ سجلت هذه الفترة ارتفاع الواردات الصناعية بمعدلات قياسية نتيجة الفجوة المسجلة في بعض مستلزمات القطاع الصناعي، حيث أدى تدهور أداءه إلى ارتفاع وارداته من السلع النصف مصنعة من 1,655 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 10 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفعت وارداته من عتاد التجهيز الصناعي من 3,068 مليار دولار إلى 15,776 مليار دولار، كما ارتفعت واردات القطاع من الطاقة والزيوت والمواد الخام من 129 و428 مليون دولار إلى 955 و1409 مليون دولار لنفس الفترة على التوالي.

2-4-2 الأثر على معدلات البطالة والتشغيل ومتوسطات دخول الأفراد: إن البحث عن تقييم عام لسياسة الإنعاش الاقتصادي لا تكتفي فقط بذكر معدلات النمو الكلية والقطاعية طالما كانت معدلات التوظيف متدنية، لذا لابد قبل الحكم على نجاعة تلك السياسة أن تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة التشغيل، ولذا عادة ما يستخدم الاقتصاديون معدلين للبطالة، الأول وهو الرسمي المعلن من طرف السلطات الحكومية، وأما الثاني فهو المصحح والمعلن من طرف المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدول، وبيانات القوة العاملة ومعدل نموها وكذا معدلي البطالة للفترة (2000 - 2008) معطى في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل الوحدة: ألف عامل

نوع قوة العمل / السنوات			2000	2002	2006	2008
1-القوة العاملة			4997	5462	6517	7002
حسب القطاع	الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات أخرى	العدد	2514	2660	3052	3260
		%	/	17.43	6.67	6.81
	الفلاحة	العدد	1185	1438	1780	1841
		%	/	8.28	10.08	3.42

	الأشغال العمومية والبناء	العدد	781	860	1160	1371
		%	/	7.09	18.36	18.18
	الصناعة	العدد	497	504	525	530
		%	/	0.39	0.38	0.95
2- العاملين غير المنتظمين		العدد	1263	1455	2485	2597
		%	/	4.07	20.04	3.78
3- العاطلين عن العمل			2610	2388	1265	1220
معدل البطالة الرسمي			29.5	25.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح			43.76	41.30	36.52	35.17
المجموع (القوى النشيطة =1+2+3)			8850	9305	10267	10801

المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه انخفاض في معدلي البطالة الرسمي والمصحح، غير أن الأول كان أكبر من الثاني بـ 18 نقطة مئوية (من29.5% إلى 11.3%) و 8.59 نقطة مئوية (من 43.76% إلى35.17%) بين سنتي 2000 و 2008 على التوالي حيث يعزى هذا التباين في قيمة التراجع إلى ارتفاع حجم القوى العاملة عموما وفئة العاملين غير المنتظمين خصوصا، وحيث أن هذه الأخيرة تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، فبينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40%، فإن الثانية ارتفعت بحوالي 104% أي تضاعفت مرتين، وهو ما رفع معدل البطالة المصحح، وهذا بالرغم من ارتفاع القوى النشيطة سوى بـ 22.05% خلال نفس الفترة.

مما سبق يتضح أن تأثير برنامج الإنعاش كان أكثر وقعا على قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي بالرغم من كونه تأثيرا ظرفيا معتمدا بالأساس على الإنفاق الحكومي في تطوير البنى التحتية، والتي ازدهرت كثيرا في فترة تطبيق البرنامج نظرا للتخلف المسجل فيها والمتراكم منذ الاستقلال، بينما سجل ارتفاع العمالة في القطاع الفلاحي، لكونه استفاد من الدعم المباشر للفلاحين في شكل مسح ديونهم وعمليات بناء السدود والاهتمام بالثروة الحيوانية، وارتفاع أسعارها داخليا، وهو ما انعكس على متوسطات دخول الأفراد التي ارتفعت باضطراد مع بداية الألفية الثالثة بعد التراجع الكبير المسجل في فترة التسعينيات، وهذا يسمح لنا أن

نوكد أنه جاء بشكل إيجابي في فترة أزمة كورونا حيث أننا لحد الآن لم نعاني من تبعات الغذاء التي ممكن أن يسببها كورونا نتاج عدم الاهتمام بالفلاحة والنشاطات المرافقة لها، لكن نؤكد أيضا أن قطاع الخضر والفواكه كان دائما وحتى قبل الاستقلال يحقق اكتفاء ذاتي، وهذا لم يكن متوافر في قطاع الحبوب والصناعات الغذائية التي يجب الاهتمام بها بشكل مستعجل بعد كورونا، ومن جهة أيضا نجد استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه، إذ انتقل بأكثر من ضعفين (174.5%)، أي من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009، وقد بلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة (عشر سنوات) حوالي 11.15%، وهو عكس الناتج المحلي الفردي الذي لم يعرف نفس وتيرة النمو بمتوسط قدره 2.09%، وهو ما يعني بوضوح عدم مشاركة كل شرائح المجتمع في خلق الثورة الوطنية، وضعف برامج التشغيل المتبناة، بالرغم من كونها ساهمت ولو بشكل غير مباشر في رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، بالرغم من كونه مؤشرا متحيزا لا يعطي الصورة الحقيقية لمستويات المعيشة، التي تضررت بفضل ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على وظائف دائمة وبالأخص لمن يطلبها أول مرة.

3- آليات تجاوز أزمة فيروس كورونا:

قبل طرح الحلول يجب أولا، مناقشة مجموعة من الظروف وهي:

- أن الجزائر تمر بوضع اقتصادي خاص منذ مطلع التسعينات، لكن هناك ملاحظة اقتصادية وهي إن الجزائرية تمكنوا من بناء نموذج اقتصادي فريد وهو أن الشعب يملك استقلالية كبيرة عن أي سياسة اقتصادية رسمية، حيث أنه يتبادل المنافع الاقتصادية مع بعضه البعض بحجم كبير خارج الإطار الرسمي، قد يعتبر اقتصاد غير رسمي (سوق سوداء)، لكنها في النهاية منعته من التعرض لصدمات كبيرة عبر الزمن.

- إن خيار الإنفاق الحكومي التوسعي في زمن الأزمات وخاصة أزمة انتشار الوباء (وباء كورونا)، قد تكون غريبة للوهلة الأولى من حيث ضعف قدرة الجزائر على توفير الموارد المالية اللازمة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وحجم الإنفاق التوسعي سوف يحدث تضخم كبير وطويل المدى في المستقبل. ولكننا سوف نسمع ل" رأى كينز هو أن البخلاء الأشحاء هم الذين يديمون فترة الكساد، فإنه يؤيد الإنفاق الحكومي لزيادة معدل الاستهلاك...والحكومة التي تقود السيارة (الاقتصاد) برشاقة وحرص، تستطيع أن تحقق النمو الاقتصادي وأسعار ثابتة" (بوشهولز، 1996، صفحة 56) الذي نراه محقا في عدم توسع الإنفاق الحكومي ولكن يجب أن يكون استثماريا وبدرجة قصوى في مجال الموارد البشرية.

1-3 قراءة في قرارات الإنفاق العام بسبب وباء كورونا في الجزائر:

1-1-3 من القرارات التي اتخذتها الحكومة، رفع تخفيض ميزانية تسيير (الإنفاق العام)، من 30 بالمائة إلى 50 بالمائة، يجب علينا إعادة قراءة هذه المعلومة من جانب جديد هنا، حيث المطلع على مجال المالية العامة، والمحاسبة العمومية، يدرك جيدا أن نفقات ميزانية التسيير التي كانت تعد وفق سعر مرجعي في الجزائر 50دولار، هي في الحقيقة ميزانية مبالغ فيها جدا، عدا أننا نعيب بشكل كبير آليات المحاسبة العمومية، في التسيير والرقابة على النفقات العمومية التي تضخم تلك النفقات إلى أكثر من 70%من القيمة الحقيقة وليس المجال هنا واسع لتعداد كل سلبيات الرقابة البعدية أو العلاقة بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف، وبالتالي نعتقد يقينا أنه عندما خفضت الدولة ميزانية التسيير إلى النصف هو في الحقيقة إعادة هذه ميزانية إلى قيمتها الحقيقية، دون إغفال الجزء الخاص بأجور الموظفين للدولة والتي حسب باركنسون يقول" أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية" (البنا، 2009، صفحة 34) وبالتالي، لا يمكن للدولة تخفيض هذه الأجور حيث الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين أن الأجور تميل للارتفاع، لكن في الجزائر يحدث هذا في القيمة الأسمية فقط، وليس القيمة الحقيقية، والإفراط في استخدام القوى البشرية في مرحلة وباء كورونا يمكن النظر إليه من جانبين ، أولا هو محفز اقتصادي توسعي لتوفير سيولة داخل البلد تمنع الانكماش، وهذا الجانب الإيجابي، لكن ثانيا وهو الجانب السلبي، فالدولة في المدى الطويل يجب أن تشجع مواطنها على المفاضلة بين العمل لديها أو التوجه للشركات الإنتاجية كعمال أو إنشاء مشاريع خاصة تحقق قيمة مضافة في المدى المتوسط أو الطويل، وهذا لن يكون في ظل الهوة الموجودة بين العمل لدى الدولة وبالامتيازات الموجودة والتوجه في الجانب الآخر، ولهذا يجب أن يحدث إصلاح شامل لقطاع الأعمال بعد كوفيد 19 "يتضمن المشروع خفض نفقات الميزانية الى 7372,7 مليار دج مقابل 7823,1 مليار دج في قانون المالية الاولي ل 2020 بينما يتوقع انخفاض الإيرادات الى 5395,8 مليار مقابل 6289,7 مليار دج في قانون المالية الاولي. وسيؤدي ذلك الى عجز في الميزانية ب 1976,9 مليار دج اي ما يمثل 10,4 بالمائة من الناتج المحلي الخام مقابل عجز ب 1533,4 مليار في قانون المالية الاولي (7,2 بالمائة من الناتج المحلي الخام)". (www.apn.dz، 2020)

2-1-3 زيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون بألفي دينار، من 18 ألف دينار إلى 20 ألف دينار: من بين القرارات التي نعتقد أنها غير كافية في الوقت الراهن هو زيادة الأجر الأدنى، وبالنظر للجدول التالي نجد أن هذه الزيادة بعد 08 سنوات لا تعكس إشكالية الأسعار في

الاقتصاد، وهي زيادة أسمية، لها تأثير سلبي وفي ظل كورونا وبعدها نعتقد أنه من المناسب إعادة النظر في طريقة دعم الدولة للطبقات الضعيفة، والتي من المناسب أنها تكون زيادة حقيقية ومباشرة لمستحقيها وليست بهذه الطريقة التي في ظل ارتفاع الأسعار ستكون ذات أثر عكسي.

من جهة ثانية يمكن ملاحظة أن إحدى أنواع دخل العمل وهو الأجر كان متباينا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبشكل أكبر وضوحا بالنسبة للقطاع الصناعي، حيث يرتفع في الصناعات الاستخراجية والتي تتطلب تأهيلا عاليا بمقارنة بتلك الحرفية أو صناعة النسيج والأحذية، والتي تظهر تفاوتا فادحا مما يجعل طبقة العمل في المجتمع الجزائري أكثر تباعدا، وهذا في ظل إما غياب النقابات العمالية أو تواطؤ بين تلك النقابات وأرباب العمل، خصوصا في القطاع الخاص بينما تظل الرواتب والأجور المدفوعة في القطاع الحكومي متدنية.

الجدول رقم (11): متوسط الأجور في بعض القطاعات 2005

نوع القطاع	الأجر المتوسط الشهري	نوع القطاع	الأجر المتوسط الشهري
الإطارات المسيرة	63,922(دج)	الفنادق والمطاعم	20,136(دج)
المحروقات	48,668	شؤون عقارية	19,942
إطارات جامعية	35,722	المؤسسات الخاصة	18,400
المؤسسات الأجنبية	32,632	المؤسسات	17,496
المؤسسات المالية	26,480	البناء والأشغال	17,381
النقل	24,424	الفلاحة	15,885
القطاع العمومي الوطني	23,687	الأحذية وصناعة	14,758
التجارة	23,451	القطاع غير الرسمي	12,250

Source: Amel Blidi, Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale, Elwatan Economique, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006,p5.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أجور عمال صناعة الأحذية والجلود هي أدنى بكثير مما يدفع لقاء خدمات المسيرين والإطارات الجامعية وعمال قطاع المحروقات وذلك أمر منطقي لاختلاف احتياجات كل قطاع من الكفاءة البشرية والتعليم، وهو أقرب نوعا ما مع الأجر الوطني الأدنى المضمون، الذي بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، فهو لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال، ولاوجود لإطار للمقارنة مع تلك الفئات التي لا تشتغل."الكفاءة الاقتصادية: توليفة من عناصر الإنتاج الأقل كلفة لمنظومة معطاة من أسعار عناصر الإنتاج.

وإن الكفاءة التكنولوجية شرط ضروري للكفاءة الاقتصادية" (القريشي م.، 2010، صفحة 95)، ولن تتحقق الكفاءة التكنولوجية بمثل هذا الحد الأدنى للأجور أو الأجور الحقيقية في القطاع الاقتصادي.

3-1-3 إلغاء الضريبة على الأجراء (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG)أين يساوي مدخولهم الشهري أو يقل عن 30 ألف دينار. لكن مجموع المبالغ التي تفقدها الدولة من خلال تخفيض هذه الضريبة ذات أثر بالغ، وبالتالي كإجراء جبائي لا يعدو أن يكون دعاية محدودة الأثر.

4-1-3 أبقت الحكومة على سياسة دعم المواد الاستهلاكية، دون تغيير، هذا المجال يتطلب في نظرنا بعد كورونا أن يكون هناك تغيير في آليات الحصول على الدعم على الرغم من أنه يأخذ من ميزانية الدولة مبالغ ضخمة، إلا أن آلياته تقلل من فعاليته في الاقتصاد. ولا يذهب للطبقات التي يجب أن تستفيد منه، كذلك يجب التمييز بين الدعم الاستهلاكي للمنتجات المحلية وتلك المستورة من الخارج، حيث يجب العمل على توجيه قدراتنا للحصول على المنتجات المستورة من خلال إنتاجها محليا وذلك بدعم القطاع الخاص.

5-1-3 مخصصات مواجهة فيروس كورونا: "من أجل مواجهة وباء كورونا ، بلغت قيمة المخصصات المالية الموجهة لمكافحته و الوقاية منه اكثر من 70 مليار دج من بينها 20 مليار دج موجهة للفئات المهنية التي فقدت مداخيلها بسبب الوباء، وتتضمن المخصصات اولا ملحق اعتمادات بمبلغ 3,7 مليار دج لوزارة الصحة وتوجه للحصول على منتجات صيدلانية و على الاجهزة الطبية والمواد الاستهلاكية ووسائل الحماية بقيمة 3,5 مليار دج والكواشف في اطار البحث والخدمات بقيمة 100 مليون دج وكاميرات حرارية بقيمة 100 مليون دج". (المجلس الشعبي الوطني، 2020)

2-3 مرحلة ترتيب الأولويات:

من بين الطموحات التي سوف نعرضها هنا في شكل حلول مستعجلة وأخرى على المدى المتوسط نجد:

1-2-3 القروض الميسرة: في إطار إستراتيجية الإنفاق الاستثماري، يمكننا التحدث عن القروض الميسرة ذات الفائدة صفر في المئة (0%) من الأولويات التي يجب البدأ فيها فورا للقطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات التقليدية، التجار...وأصحاب المهن الحرة من أجل التحفيز الاقتصادي، تخفيف البطالة، رفعة درجة دوران الحركة الاقتصادية، ونعتقد أنه يجب أن تكون متوسطة الأجل في حدود 3 سنوات من أجل رفع كفاءة

ومردودية هذه القروض. ومن أجل توفير السيولة التمويلية اللازمة يجب طباعة كميات من الأموال لتغطي هذه القروض وليس"توجيه الأموال المطبوعة لتسديد أجور العمال المسرحين تقنيا بسبب كوفيد 19 والمقدرة نسبتهم بـ 50%.

2-2-3 جذب استثمارات المغتربين: نعتقد أن الجزائر لم تهتم بجذب تحويلات المغتربين الجزائريين عبر العالم وأيضا جذب الاستثمارات لرجال الأعمال الجزائريين، ونعتقد أن أزمة فيروس كورونا تدعوا إلى أنه قد حان الأوان لتوفير مناخ استثماري جيد من أجل تحفيز المغتربين الجزائريين من أجل الاستثمار في الجزائر في قطاعات السياحة، الزراعة، الصحة... وغيرهم. ومن جهة أخرى التأكيد على الشراكة الإستراتيجية مع الشركات العالمية في قطاعات الميزة المطلقة، مثلا (السياحة والفندقة، الصناعات عالية التقنية، الزراعة الصناعية...الخ).

3-2-3 عدوى انتشار الفزع: إذا لم تعجل الحكومة في التوسع في الإنفاق الحكومي الاجتماعي أو الاستثماري فإنها سوف تواجه، انتشار كبيرا للفزع بين مواطنيها من الحالة التي سوف يكونون عليها في المستقبل فرغم كل التطمينات التي سوف يقدمها المسؤولون، وحدها سياسة الإنفاق العام التوسعي ستكون جديرة بالثقة نظرا لملموسيتها عند عامة الشعب خاصة بسيط المعرفة وسهل الانسياق.

4-2-3 سياحة المغامرات: في السنتين الأخيرتين تتحدث معظم تقارير المنظمات السياحية والهيئات المهتمة بهذا النشاط أن وجهة الجزائر في سياحة المغامرات، أصبحت الوجهة الأولى في العالم بالنسبة للصحراء الجزائرية، لكن هذا القطاع يعاني من قلة الاستثمارات، ومحدودية الناشطين الجزائريين فيه، لذا مع مفرزات كورونا في القطاع السياحي العالمي نعتقد أن الشراكة الإستراتيجية مع كبرى الشركات السياحة العالمية من أجل الترويج لسياحة المغامرات في الجزائر تشكل أولوية الاهتمام بعد التفرغ من مخلفات آثار كوفيد 19 ، سوف يجب أن تكون إحدى الأولويات بعد كورونا مباشرة.

5-2-3 بعث الثقة في رجال الأعمال الجيدين إعادة تقييم الشركاء الدوليين: إعادة النظر في قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% إلى 30% بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر، وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية، ولعل قطاعات مثل السياحة، الطاقات المتجددة، النقل الجوي وغيرهم تتطلب الإسراع في اتخاذ قرارات حكيمة.

6-2-3 فتح الامتيازات الاقتصادية للمؤسسات الناشئة: في مرحلة ما بعد وباء كورونا، نعتقد أن المؤسسات الناشئة سوف تخلق الفرق الجوهرة في اقتصاد أي بلد، نظرا لسرعة نموها، تأقلمها، إنشائها، شراكاتها الإستراتيجية (PPP، مع الشركات الأجنبية) وإعادة توطينها مع التسارع التكنولوجي. وإن فتح الامتيازات بإعطاء هذه المؤسسات نشاطات اقتصادية كانت تحتكرها الدولة، وليست قادرة على تسييرها بكفاءة وفعالية، يكون مهم جدا لهذه المؤسسات التي تجد في الامتيازات الطريق الأمثل لبناء قدراتها المالية.

4- الخلاصة

"حين رحب اقتصاديو العالم الثالث بشكل عام بكتاب النظرية العامة لكينز....إلا أن الإدراك نما تدريجيا فقط بأن كينز، لم يكن في الجوهر معنيا بالتنمية وهي طبعا عملية طويلة المدى بقدر ما كان معنيا بالنمو الذي هو عملية قصيرة المدى" (صائغ، 1992، صفحة 82) إن جوهر الكتابة والتنظير الاقتصادي، يجب أن يكون من بيئة الباحث وليس مستوردا، بمقاييس بلد لا يمكن أن تتشابه الظروف والمعطيات من أجل تبنيها، من هذا المنطلق يمكننا أن نلخص النتائج في:

- سياسة الإنفاق الحكومي التوسعي قد تكون الأمثل وقت الكساد، وفي مثل أزمة فيروس كورونا، المزج بين الإنفاق الاجتماعي والاستثماري سوف يعطي نتائج جيدة على المدى البعيد (الطويل).

-ضعف السيولة ليس حجة التقشف في مثل الأزمات، لكن ترشيد وتحسين إدارة الأزمة من جانب النفقات يعطي الثقة للشعب فيقدم أحسن ما لديه.

-الإنعاش الاقتصادي الجزائري في الفترة السابقة، يجب أن يكون المرشد لعدم تكرار الأخطاء التي لم تكن يجب أن تقع في عهد الطفرة البترولية، وهذا ما جعلنا لا تلمس بشكل حقيقي كل البرامج الاقتصادية السابقة.

- على الرغم من كل النقائص والتحفظات التي يمكن تعدادها حول برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنه في نظرنا يعد الأنسب لتحقيق التوزيع العادل للثروة، مع تأكيد تفعيل الرقابة على هذا النوع من البرامج، للوصول إلى التوظيف الكامل للإنفاق الاجتماعي والاستثماري، بعد كورونا لن يعود العالم كما كان عليه قبلها، هذا ما يردده كل المتتبعين.

في إطار النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالعنصر البشري ودرجة الإنفاق عليه يخلق الفارق عند الأزمات التي تسببت فيها كورونا عالميا ووطنيا.

- يجب علينا أن نكون أكثر إصرارا على تحقيق التنمية فمقومات النشوء الاقتصادي متوفرة لكن علينا إعادة ترتيب أنفسنا وفق المستجدات، ومن أجل ذلك علينا إعادة التفكير في الدور الاقتصادي للدولة، وخلق توازن بين المصالح الفردية للمستثمرين، والحفاظ على مكاسب الدولة الاجتماعية.

- تمتلك الجزائر قدرات عالية تستحق فعالية في تسييرها. عند كتابة هذه الأسطر وصلنا إلى المتحور أو ميكرون والذي جاء بعد عدة تسميات لمتحورين سابقين خاصة مع عدم اليقين من مكان بداية أي محور ولا ندري متى تتوقف هذه السلسلة من وباء كورونا، وأكبر الخطر نلاحظه على انهيار الأنظمة الاقتصادية والمالية للدول، مما يستلزم معرفة دقيقة بوسائل مواجهة ما بعد كوفيد 19، والتي جعلت الاقتصاديين أكثر يقينا إلى إعادة النظر في الإنفاق الحكومي وأي اتجاه فكري سوف يلجؤون، على الرغم أن تجارب الأزمة المالية بعد 2008 أثبتت الاهتمام بالفكر الكينزي في الإنفاق الحكومي.

قائمة المصادر والمراجع

www.aljazeera.net:(20 05، 2013). تم الاسترداد من http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

www.arado.org:(31 05، 2020). تم الاسترداد من https://www.arado.org/ManagementNews/archives/11282

www.arado.org:(18 05، 2020). تم الاسترداد من https://www.arado.org/ManagementNews/archives/11282

www.apn.dz: http://www.apn.dz/ar/plus-(18 05، 2020). تم الاسترداد من ar/actualite-speciale-ar/6036-2020-05-18-18-51-52

www.apn.dz: http://www.apn.dz/ar/plus-(18 05، 2020). تم الاسترداد من ar/actualite-speciale-ar/6036-2020-05-18-18-51-52

http//carnegie-mec.org: https://carnegie-(15 05، 2020). تم الاسترداد من .sif mec.org/2011/06/17/ar-pub-44678

إبراهيم سيف. (15 05، 2020). تاريخ الاسترداد 31 05، 2020، من https://carnegie-mec.org: https://carnegie-mec.org/2011/06/17/ar-pub-44678

تودج بوشهولز. (1996). أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث. حازم الببلاوي.

توماس زايفيرت، و كلاوس فيرنو. (2007). السجل الأسود للنفط: تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال. بيروت، لبنان: المكتبة الشرقية.

جون مينارد كينز. (2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. أبو ظبي، الامارات: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

حمدية شاكر مسلم. (2001). (العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والأنفاق الحكومي)، رسالة ماجستير. العراق، جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد.

رمزي زكي. (1985). الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة. الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع.

صالح الخصاونة. (1999). مبادئ الاقتصاد الكلي (الاصدار2). عمان، الأردن.

عادل احمد حشيش. (2004). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: دار الجامعة الجديدة.

عبد الرحمن السلطان. (2018). النظرية الاقتصادية الكلية. الرياض، السعودية.

عبد السلام ياسين. (1986). التحليل الاقتصادي الكلي. العراق: مطبعة البصرة.

عبد الوهاب الأمين. (1983). مبادئ الاقتصاد الكلي. الكويت: دار المعرفة.

كلاديو نابليوني. (1979). الفكر الاقتصادي في الرقن العشرين(كنعان كنفاني، المترجمون). بغداد: منشورات النفط والتنمية.

مارك بليث. (2016). التقشف: تاريخ فكرة خطرة(المجلد 434) (عبد الرحمن أياس، مترجمون). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمد البنا. (2009). اقتصاديات المالية العامة (الاصدار 2). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

محمد صالح تركي القريشي. (2010). علم اقتصاد التنمية. عمان، الأردن: دار اثراء للنشر.

محمد مسعي. (ورقلة(10)، 2012). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث، الصفحات 140-159.

مدحت القريشي. (2011). تطور الفكر الاقتصادي(الاصدارط2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

نبيل بوفليح. (09، 2013). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010). مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.

يوجين، أ ديوليو. (1984). النظرية الاقتصادية الكلية (محمد رضا لعدل، وحمدي رضوان عبد العزيز، المترجمون). مصر: الدار الدولية للنشر.

يوسف صائغ. (1992). التنمية العصية: من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.